«الوطن» تكشف خفايا الفساد في مجلس مدينة حلب

مديرة الرقابة الداخلية لـ«الوطن»: توقيف ٣٠ متورطاً وإعفاء ٥٥ مسؤولاً

رخص بناء وصناعية مخالفة وتسوية مخالفات بوثائق مزورة وإهمال في استثمار أملاك المجلس

محمود الصالح

كشفت مديرة الرقابة الداخلية في محافظة حلب عبير مكتبي عن إحالة ما يزيد على ١٥٠ ملفاً إلى الجهات المختصة بعد ثبوت ارتكاب مخالفات جسيمة تتعلق بمجال عمل مجلس مدينة حلب.

وأشارت مديرة الرقابة الداخلية في تصريح لـ«الوطن» إلى أن محافظة حلب وبحكم إشرافها ومتابعتها لعمل السلطات والأجهزة المحلية ومن خلال جسور الثقة التي بنتها مع المواطنين من أبناء المحافظة والمقيمين فيها ترد العديد من الشكاوى الخطية أو المسجلة لمحافظة حلب وهي تتعلق بفساد ومخالفات في عمل مجلس مدينة حلب بحيث يتم تدقيق الملفات العائدة لمجلس المدينة من خلال الكشف على الواقع ومراجعة السجلات والوثائق والبيانات المتعلقة بالقضية ومقابلة المعنيين في مجلس المدينة أو المديرية الخدمية حسب الحال ولقاء الشاكين والمواطنين والاستعانة بالخبرة الفنية والقانونية اللازمة وإعداد تقرير أولي بنتائج الدراسة والكشف والخبرة الفنية واقتراح الإحالة إلى جهة مختصة بالتحقيق.

وعن تفصيل المخالفات المرتكبة في مجال عمل مجلس مدينة حلب خلال السنوات الأخيرة بينت مكتبي أن المخالفات في مجلس مدينة حلب تنوعت بين قرارات المكتب التنفيذي أو مجلس المدينة التي تتعارض مع القوانين والأنظمة، ومخالفات في العقود المبرمة في مجلس المدينة (توريدات – نقل داخلي– مزاد...)، أو التغاضي والتستر على مخالفات بناء مقابل منفعة مادية، ومنح رخص بناء خلافاً للقوانين والأنظمة والتعليمات، ومخالفات في الرخص الصناعية، وانتشار مخالفات البناء والترميم في أبنية المدينة القديمة بما لا ينسجم مع خصوصيتها والحفاظ على النسيج العمراني، والتقصير في معالجة تقارير السلامة العامة ما يشكل خطراً على سلامة الأبنية والقاطنين، وتسوية مخالفات بناء بالاعتماد على وثائق مزورة أو وقائع مغلوطة، وتنظيم كتب لاستجرار مادة الإسمنت للرخص الممنوحة خلاف الكميات المستحقة، وإهمال متعمد في استثمار أملاك مجلس المدينة لمصالح شخصية، ومنح استثمارات لعقارات عائدة لمجلس المدينة أو الأملاك العامة مقابل مبالغ زهيدة لتحقيق مصالح شخصية، وتزوير وفساد في عمل دائرة السجل المؤقت، وتقصير في عمل مديرية الشؤون القانونية ومتابعة القضايا المقامة بمواجهة مجلس المدينة والتي انعكست بالضرر من خلال صدور أحكام قضائية ضد مجلس المدينة نتيجة التقصير في المتابعة.

> مخالفات في عقود توريدات وتستر على مخالفات بناء

وأكدت مكتبي إحالة المخالفات المضبوطة إلى الجهات المختصة بالتحقيق (هيئة مركزية– جهاز مركزي– قضاء – أمن جنائي.....) ومتابعة تنفيذ التوصيات والمقترحات التي تصدر عن الهيئة والجهاز المركزي بما فيها فرض العقوبات – التغريم – إزالة المخالفات أو معالجتها... وغيرها.

كما تم التوجيه بوقف أعمال الترخيص المخالف ووضع المكان تحت المراقبة، والتوجيه بإبعاد المتورطين المخالفين عن العمل إلى حين انتهاء التحقيقات، وطلب العرض على المكتب التنفيذي أو مجلس المدينة لإعادة النظر بالقرار المتخذ خلاف القانون.

وكذلك التوجيه بتطبيق أحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ بما فيها تنظيم ضبوط المخالفات وقرارات الهدم والضبوط الشرطية اللازمة وإزالة المخالفات وإحالة المتورطين إلى القضاء وغيرها، والتوجيه بتنظيم الضبوط الصحية وأخذ العينات من المحال المخالفة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين.

وذكرت مديرة الرقابة الداخلية أن هناك أرقاماً وإحصائيات أولية متعلقة بنتائج تدقيق عمل مجلس مدينة حلب خلال السنوات الأخيرة، منها توقيف ما يزيد على ٣٠ متورطاً لدى الجهات المختصة ممن ثبت بحقهم ارتكاب المخالفات ومنهم لا يزال موقوفاً حتى تاريخه واتخاذ الإجراءات اللاحقة على ذلك بما فيها كف اليد، وإعفاء ما يزيد على ٥٥ متورطاً ممن ثبتت بحقهم المخالفات أغلبهم من المديرين الخدميين والمركزيين إضافة إلى رؤساء الدوائر وعمال المراقبة (مهندسين– فنيين)، كما تمت دراسة وتدقيق مئات الملفات والوقوف على ملاحظات ووضع مقترحات تنظيمية وتوجيه مجلس المدينة بمعالجتها.

تضخم في أعداد المحامين.. واختبار الانتساب خفض من أعداد المنتسبين ٥٠ بالمئة

نقيب محامي ريف دمشق لـ«الوطن»: منع محامين من مزاولة المهنة لتلاعبهم بوكالات شرعية

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع ريف دمشق لنقابة المحامين محمد أسامة برهان عن منع ثلاثة محامين من مزاولة المهنة بعدما ثبت تلاعبهم ببعض الوكالات الشرعية وذلك بتثبيت زواج لأشخاص خارج البلاد، حيث وجدت على الوكالات الشرعية بصمات تعود لأشخاص خارج البلاد، لافتاً إلى أن هناك أيضاً بعد الدعاوى المسلكية بحق محامين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين برهان أنه تم شطب نحو خمسين محامياً خلال العام الحالي بعدما تبين أنهم خارج البلاد وذلك وفقاً لكتب من إدارة الهجرة والجوازات، لافتاً إلى أن من بينهم محامين طلبوا ترقين قيدهم وكذلك من بينهم متمرنون لم يستكملوا التمرين، مشيراً إلى أن هذا الموضوع متابع من النقابة.

ولفت برهان إلى أنه لا يمكن معرفة المحامي أنه خارج البلاد إلا عن طريق إدارة الهجرة والجوازات، مضيفاً: إلا أن هناك مشكلة تواجهنا في هذا الموضوع أن هناك أشخاصاً خارج البلاد منتسبون للنقابة ولا نستطيع الحصول على كتاب من الهجرة يبين أنهم غادروا أم لم يغادروا بسبب وجود إذاعة بحث بحقهم باعتبار أنهم مطلوبون للخدمة الإلزامية.

وفيما يتعلق بعدد المحامين في ريف دمشق بين برهان أن عددهم وصل إلى ٦٢٠٠ محام وبالتالي فإن فرع دمشق أصبح ترتيبه الثاني بعدد المحامين المسجلين فيه بعد فرع دمشق، معيداً ذلك إلى عدم وجود وظائف في الدولة في الوقت ذاته زادت عدد كليات الحقوق في الجامعات الحكومية والخاصة وهذا ما أدى إلى زيادة الخريجين من كليات الحقوق في هذه الجامعات.

> شطب خمسين محامياً خارج البلاد

ورأى أن اختيار الانتساب إلى النقابة حد كثيراً من أعداد المنتسبين إلى النقابة، مقدراً أن العدد انخفض بسبب الاختبار بنسبة ٥٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه تم تحديد الاختبار في اليوم السابع من الشهر من القادم، معتبراً أن الاختبار بين المهتمين في الانتساب إلى المهنة باعتبار أنه يتم وفق معايير حقيقية وأنه يتم في الجامعة ولذلك فإن هذا يدل على مدى رغبة الأشخاص الراغبين في الانتساب إلى المهنة.

وأصدرت نقابة المحامين أمس تعميماً تضمن تحديد لطالبي الانتساب إلى نقابة المحامين وذلك يوم السبت في السابع من الشهر القادم.

وفيما يتعلق بالوضع المالي بين برهان أنه تم رفع سقف الإسعاف إلى ٥ ملايين للعمل الجراحي بعدما كان مليوني ليرة.

وأشار إلى أن موضوع الرواتب التقاعدية يخص صندوق التقاعد في النقابة المركزية.

مزارعو السويداء ينتظرون تسعيرة التفاح

غرفة زراعة السويداء لـ«الوطن»: التسعيرة التأشيرية تضمن تصريف إنتاج المزارعين

السويداء -عبير صيموعة

رغم صدور التسعيرة التأشيرية لأسعار التفاح منذ شهر تموز الماضي إلا أن التأخير في اعتماد وزارة التجارة الداخلية لها دفع المزارعين للمطالبة بضرورة الإسراع بتحديد أسعار مبيع التفّاح قبل موعد قطافه لإبعادهم عن جشع التجار وكساد المحصول.

رئيس غرفة زراعة السويداء حاتم أبو راس أكد لـ«الوطن» أن مطالب المزارعين محقة موضحاً أن اعتماد الجهات المعنية للتسعيرة التأشيرية تضمن للمزارعين تصريف إنتاجهم من دون خسائر وبالوقت نفسه تضع التاجر أمام اعتماد تسعيرة لاستجرار التفاح من دون الحاق خسائر، موضحاً أن التسعيرة التأشيرية التي اقترحتها اللجنة الزراعية في المحافظة جاءت بعد نقاش تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد من التفاح مع إضافة هامش الربح اللازم حيث تم الاتفاق على أن تكون تسعيرة الكيلو من التفاح صنف أول أحمر ستاركن ٣٧٠٠ ليرة والأبيض غولدن ٣٦٠٠ ليرة والصنف الثاني ٣٥٠٠ للأحمر و٣٤٠٠ للأبيض وثالثة آلاف للأبيض.

وأكد أبو راس أن التسعيرة التأشيرية التي تم وضعها من اللجنة الزراعية في المحافظة كانت لضمان تغطية تكاليف المزارعين من جهة ولضمان بقاء التاجر في السوق لأن عملية الإنتاج بالكامل تتطلب أن يكون هناك تفاهم وتعاون بين المزارع المنتج والتاجر الكفيل بتصريف المنتج مع مراعاة التكاليف التي تقع على عاتق التاجر المسوق للمادة من حيث عمليات تخزين المادة ضمن البرادات والتي تسجل تكاليف عالية خاصة مع ساعات التقنين الطويلة واللجوء إلى مجموعات التوليد وتأمين المحروقات لها للحفاظ على المنتج والتي تمت زيادة أسعارها مؤخراً أضعافاً مضاعفة يضاف إليها تكاليف النقل وأعمال التحميل والتنزيل (العتالة) إضافة إلى كمسيون سوق الهال والذي يتم فرضه على التاجر بواقع ٧ بالمئة من قيمة الشحنة والذي يشكل عبئاً على التاجر.

وأكد أبو راس أن اللجنة الزراعية كانت تتمنى أن تكون أسعار شراء التفاح من المزارعين بأعلى الأسعار ولكن اقتراح التسعيرة التأشيرية جاء لكي تتوافق التسعيرة مع السوق وقدرة التاجر على تصريفها.

رئيس اتحاد فلاحي السويداء طلال الشوفي أكد لـ«الوطن» ضرورة الاستعجال بإصدار تسعيرة التفاح التي ينتظرها الفلاحون بفارغ الصبر لأنها تعتبر المؤشر الذي يستند إليه المزارع ببيع إنتاجه للتجار، لافتاً إلى أن الاجتماع الذي جمع رؤساء الجمعيات الفلاحية المنتجة للتفاح مع مدير «السورية للتجارة» بين أن الصناديق المتوافرة لدى فرع السورية للتجارة لا تتجاوز ٥٠ ألف صندوق بلاستيكي وهذه الكمية غير كافية، حيث تمت المطالبة بتأمين المزيد من هذه الصناديق ليتسنى لكل الجمعيات الفلاحية تسويق منتجها من دون أي منغصات.

وفي السياق ذاته أكد فرع «السورية للتجارة» في السويداء أنه في حال تم إصدار التسعيرة المعتمدة سيتم البناء عليها لتحديد الكميات المراد استجرارها من المزارعين.